

التكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا

د. بلوافي محمد

د. صديقي أحمد

استاذ محاضر - أ - جامعة ادرار

استاذ محاضر - أ - جامعة ادرار

mabelouafi@yahoo.fr

seddiki_ahmed82@yahoo.fr

الملخص: من خلال هذه الورقة نسلط الضوء على موضوع حول واقع وفاق التكامل النقدي والاقتصادي لدول شرق افريقيا، حيث تم تقسيم العمل الى ثلاثة اجزاء ففي الجزء الاول نتطرق الى مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله، وفي الجزء الثاني تطرقنا الى السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا اهدافها وواقع التجارة البينية بها، وفي الجزء الاخير تطرقنا الى تجمع شرق افريقيا والواقع الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي-التكامل النقدي-شرق افريقيا

Abstract:

Through this paper, we try to shed light on the fact and the perspectives of the economic and monetary integration for East-African countries. The analysis is composed of three parts. The first one tackles the notion and steps of the economic integration; while in the second part, the study is about the reality and the objectives of the common market in East and South Africa. The last part discusses the economic and monetary actuality in East African countries.

Keywords: economic integration, Monetary integration, East of Africa.

مقدمة:

يحظى التكامل الاقتصادي والنقدي في افريقيا باهتمام كبير ومتزايد فقد شهدت افريقيا عدة محاولات لتحقيق تكتلات اقتصادية، فعلى سبيل المثال الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا الذي يعتمد اعضاءه فرنك الجماعة المالية الافريقية لغرب افريقيا المرتبط باليورو، وكذلك الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا التي تمثل اتحادا جمركيا ونقديا بين بلدان وسط افريقيا والتي تستعمل فرنك الجماعة المالية الافريقية لوسط افريقيا المرتبط باليورو حاليا وكذا السوق المشتركة لشرق افريقيا وجنوبها واتحاد شرق افريقيا.

ومن الاهداف الرئيسية التي تسعى الاتحادات النقدية الى تحقيقها في افريقيا تعزيز التكامل الاقليمي لا سيما التجارة والاستثمار داخل المنطقة الاقليمية الواحدة فتعزيز التجارة الاقليمية يوفر تكاليف الصفقات المرتبطة بصرف العملات ويؤدي الى تزامن الدورات الاقتصادية واستقرار الاقتصاد الكلي وتسهيل حركة رأس المال بين الأعضاء كما ان الاتحادات النقدية يمكن ان تولد فرصا تجارية، فالعلاقة بين الاتحاد النقدي والتجارة علاقة تكاملية ثنائية الاتجاه.

من خلال هذه الورقة نحاول التطرق الى واقع وفاق التكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا بالاجابة عن الاشكالية المطروحة التالية: ما أثر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا على الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء؟

1- التكامل الاقتصادي:**1-1 تعريف التكامل الاقتصادي:**

تعددت تعاريف التكامل الاقتصادي بين المفصل منها والمجمل، فالتكامل الاقتصادي ينظر اليه من عدة زوايا سواء من

ناحية كونه عملية من الاجراءات التي يتم تسييرها او موضوع يذوب فيه التمييز بين الوحدات الاقتصادية، فيتم من خلاله تقسيم العمل الدولي بطريقة تدريجية حتى يمكن التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، فيحقق التكامل الاقتصادي مصالح جميع الدول الاطراف فيه.

فالتكامل الاقتصادي هو مجموعة الاجراءات التي تتخذ بهدف تشجيع حرية انتقال السلع وعوامل الانتاج وتسعى الى تحقيق التنسيق والتعاون بين السياسات المالية والنقدية بين الدول المشاركة في التكتل¹.

1-2 مراحل التكامل الاقتصادي:

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل تمثل درجات متباينة من التعاون الاقتصادي بين المشتركين، ويمكن التمييز بين أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي كما يلي:

- اتفاقية التجارة التفضيلية.
- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- السوق المشتركة.
- الاتحاد النقدي.
- الاندماج الاقتصادي.

1-2-1 اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعتبر اضيق اشكال التكامل مجالا، حيث تعتبر تلك الاتفاقية صورة اولية من صور التكامل الاقتصادي، وبمقتضاها تتبادل الدول

¹ - احمد ابراهيم ، التكامل الاقتصادي في افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة 2005، ص04.

الاعضاء منح تفضيلات جمركية لبعضها البعض، وتتصب هذه التفضيلات اساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو الغائها بالنسبة لبعض وارداتها المتبادلة¹.

1-2-2 منطقة التجارة الحرة:

يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والادارية على السلع والخدمات فيما بين الدول الاعضاء، مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفته الجمركية تجاه بقية دول العالم، ومن امثلة ذلك منطقة التجارة الحرة الاوروبية، ومنطقة التجارة الحرة لدول امريكا اللاتينية، وتتم عملية إزالة هذه الحواجز على نحو تدريجي زمنيا وسلعيا، وفقا لمراحل تتفق عليها الدول الاعضاء².

1-2-3 الاتحاد الجمركي:

في هذا الشكل الاعلى للتكامل الاقتصادي تلغى الرسوم والحواجز الجمركية فيما بين الدول الاعضاء، ذلك بالإضافة لتوحيد الرسوم الجمركية لكل الاعضاء إزاء العالم الخارجي، وبذلك تتحقق حرية كاملة لإنسياب السلع بين الدول الاعضاء لكنها لا تنطو على حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال وبشكل آخر فالاتحاد الجمركي هو اندماج للأقاليم الجمركية للدول الاعضاء المشتركة فيه بحيث تصبح اقليما جمركيا واحدا³.

1-2-4 السوق المشتركة:

يعتبر هذا الشكل أكثر تقدما للتكامل الاقتصادي لأنه لا ينطو

¹ - اجلال راتب وآخرون، التعاون الاقتصادي المصري الدولي، دراسة بعض حالات الشراكة، سلسلة بعض قضايا التخطيط والتنمية رقم 14، معهد التخطيط القومي، مصر 2001، ص 05.

² - اجلال راتب وآخرون، التعاون الاقتصادي المصري الدولي، مرجع سابق ص 06.

³ - احمد ياقوت محمد خليل، تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية 1974، ص 42.

على قدر أكبر من التمييز بين الاقتصاديات القومية حيث تصبح هذه الاقتصاديات أكثر اندماجا مما هي عليه في حالة منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي، فبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي تلغى في ظل السوق المشتركة أيضا القيود على تحركات الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء¹.

1-2-5 الاتحاد النقدي:

يعتبر التكامل النقدي جزء لا يتجزأ من نظام كامل للتكامل الاقتصادي، فالتكامل النقدي يعمل على تدعيم وتقوية التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لأن ذلك سوف يؤدي إلى تيسير التجارة وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المشتركة في إطار عملية التكامل الاقتصادي، فوجود قيود على المدفوعات الدولية وعلى عمليات الصرف بين بعض الدول يؤدي ذلك إلى تقييد التبادل التجاري بينها وكذلك تقييد الإنتاج فيما بينها.

ويمكن تعريف التكامل النقدي أنه مجموعة الإجراءات والسياسات والعمليات التي تيسر وتسهل المعاملات النقدية لجميع الدول الأطراف في التكامل، فأقصى درجات التكامل تتحقق بتوحيد العملات المستخدمة بين الدول المشاركة في التكامل بحيث تكون هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية. كما يمكن توضيح مراحل أو درجات التكامل النقدي على النحو التالي²:

- إقامة اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء .

¹- JF. Demain : **the common Market** . London.1960.p15.

²- احمد علي ابراهيم، مرجع سابق، ص 11.

- مواجهة اختلال موازين مدفوعات بعض الدول عن طريق تسهيلات مؤقتة تقدم لتلك الدول من هيئة مركزية تقوم بتجميع جزء من الاحتياطي النقدي للدول.
- استخدام عملة موازية كأداة لتسوية المدفوعات وكوحدة حسابية للدول الاعضاء الى جانب العملات الوطنية.
- تنسيق اسعار الصرف بين الدول.
- تنسيق السياسات النقدية فيما بين الدول.
- تحقيق التكامل في السوق المالية بكافة الوسائل التي تؤدي الى زيادة حركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء.

1-2-6 التكامل (الاتحاد) الاقتصادي:

يعتبر الاتحاد الاقتصادي مرحلة تفوق الاتحاد النقدي حيث تتلشى فيه حرية الدول منفردة في اتباع سياسات اقتصادية كلية مستقلة، حيث يشتمل الاتحاد الاقتصادي على نقل مسؤولية السياسة الاقتصادية من الدول الاعضاء منفردة الى هيئة فوق قومية لصناعة القرارات تمثل جميع الدول الاعضاء، وتعمل على إقامة نظام قومي ومصرفي واحد وسياسة نقدية ومالية موحدة، وهيئة حكومية لوضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للاتحاد ككل¹.

1-3 اجراءات الاتحاد الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي بين الدول يتم عن طريق السوق وآلياته وان هناك مجموعة من الاجراءات تتخذ لإتمام التكامل الاقتصادي، وهذه الاجراءات تغطي معظم الجوانب الاقتصادية للدول المشاركة في عملية

¹ - حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، دار الكتاب الحديث، 2002، ص37.

التكامل، وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي¹:

- إلغاء القيود على حركة السلع.
- إلغاء القيود على حركة الافراد.
- إلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال.
- تنسيق السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والسياسة المالية).

1-4 معوقات التكامل الاقتصادي:

تواجه عملية التكامل الاقتصادي العديد من المعوقات التي قد تحول دون قيام التكتل ومن اهمها²:

أ- التنازل عن بعض السلطات العامة: فقيام التكتل يتطلب من الدول ان تتنازل عن بعض سلطاتها على الهيئات والمؤسسات التي تملكها وتديرها ومن هنا نجد انه في ظل سيادة كل دولة وطبقا لاولياعها الادارية والتي مارستها على مر السنين فإنه يصعب عليها ان تتخلى عن حق اكتسبته، خاصة اذا ترتب عن قيام التكتل ان تنتقل سلطتها التي كانت تمارسها على مواردها الى هيئات تتكون من افراد خارج الوطن.

ب- تنازل الافراد والهيئات عن المصالح الخاصة: في ظل مشاركة الدول في اي تكتل يلاحظ وجود الافراد الذين يتمتعون بمزايا واحتكارات تخدم مصالحهم الخاصة، ومما لا شك فيه ان تكوين التكتل يترتب عليه ضرورة تخلي هؤلاء الافراد عن تلك المزايا ومن الطبيعي ان يتعارض هذا الامر مع المصالح الشخصية، لبعض الافراد ودوافعهم، وهو ما يجعل هذه الفئة لا تقبل الامر بسهولة.

¹- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1984، ص 5-8.

²- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1984، ص 219-222.

ت- تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: تطبق كل دولة نظاما اقتصاديا خاصا بها وتتميز به عن سائر الدول، ويتمثل هذا النظام في مدى مشاركة كلا من القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ونسبة كلا منهما في تحقيق الناتج المحلي والقدر المخطط لتنفيذ الاستثمارات المدرجة في اطار الخطط التي تضعها الدول لتسيير نشاطها الاقتصادي، وكذلك نظام الاسعار والضرائب وانظمة التأمينات الاجتماعية وغير ذلك من الخصائص التي تميز كل نظام.

كما ان لكل دولة هيكل اجتماعي يميزها عن غيرها من دول العالم، وهذا الهيكل الاجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد المتوارثة والسائدة بالاضافة الى اللغة والدين الذي تدين به كل دولة كديانة رسمية لها.

ث- تفاوت الموارد والطاقات: تمتلك كل دولة مجموعة من الموارد الطبيعية والتي تختلف من دولة الى اخرى، كما ان كل دولة تتبع سياسات مختلفة بشأن استخدام تلك الموارد آخذة في الاعتبار حق الاجيال القادمة في تلك الموارد، وهذه السياسات تختلف من دولة لأخرى تبعا للجهود التي يبذلها كل جيل من الاجيال المتعاقبة، ونتيجة لتلك الجهود المبذولة فإن ذلك يؤثر درجة البنية الاساسية التي تملكها كل دولة.

وكما ان لكل دولة موارد انتاجية تميزها عن بقية الدول فإن كل دولة لها هيكل انتاجي خاص بها يميزها عن سائر الدول، وهذا الهيكل الانتاجي له خصائص من حيث المرونة والقوة، كما ان كل دولة تمتلك موردا هاما ويعتبر من اهم الموارد على الاطلاق وهو المورد البشري، ومما لاشك فيه ان هذا المورد على درجة كبيرة من الاهمية في تحقيق الدولة لتقدمها الاقتصادي.

2- السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا:

Common Market for East and Southern Africa " COMESA"

انشئت السوق المشتركة لدول شرق افريقيا وجنوبها لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا وجنوبها (PTA)، وقد تم انشاء هذه المنطقة التفضيلية ضمن خطة عمل لاغوس التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية، كما اتخذت الهيئة العليا لمنطقة التجارة التفضيلية في اجتماعها العاشر في لوساكا -زمبيا في الفترة 30-31 يناير 1992 قرارا بتحويل منطقة التجارة التفضيلية الى السوق المشتركة لدول شرق افريقيا وجنوبها.

تم التوقيع على اتفاقية انشاء السوق المشتركة لدول شرق افريقيا وجنوبها في كامبالا -يوغندا في 25 نوفمبر 1993 بواسطة الدول الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية، وقد دخلت الكوميسا حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994 بعد ان صادقت عليها واحد وعشرون دولة، تتمثل هذه الدول في ¹:

-انجولا -بروندي -جزر القمر -جيبوتي -اريتريا -اثيوبيا -كينيا -ليسوتو -مدغشقر -ملاوي -موريشس -موزمبيق -ناميبيا -رواندا -سيشل -الصومال -زيمبابوي -السودان -تنزانيا -يوغندا -زمبيا.

2-1 اهداف الكوميسا:

تناولت المادة (02) من اتفاقية انشاء السوق المشتركة اهداف هذا التكامل في النقاط التالية²:

¹-Treaty Establishing the preferential Trade Area for Eastern and Southern African States.

²- يوسف خميس ابو رفاص، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، جامعة افريقيا العالمية، السودان 2006، ص 215.

- بلوغ وتحقيق معدل نمو وتنمية عالية للدول الاعضاء في الكوميسا عن طريق دفع عمليات التنمية المتوازنة والمتناسقة في نواحي تركيبة الانتاج والتسويق.
- دفع وتشجيع عمليات التنمية الجماعية في كل جوانب النشاط الاقتصادي والتبني الجماعي لبرامج السياسات الكلية وبرامج رفع مستوى المعيشة للسكان وتنمية العلاقات المتقاربة بين الدول الاعضاء.
- التعاون من اجل خلق بيئة مساعدة للاستثمارات الاجنبية وعبر الحدود والتي تشمل على الترقية الجماعية للبحوث وتبني العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية.
- التعاون من أجل دعم السلام والامن والاستقرار بين الدول الاعضاء من اجل زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التعاون من اجل دعم وتقوية العلاقات بين دول الكوميسا وباقي دول العالم، وتبني مواقف موحدة في المحافل الدولية.
- المساهمة في تحقيق اهداف الجماعة الاقتصادية الافريقية.
- فالهدف الاساسي من انشاء منطقة التجارة التفضيلية ومن بعدها السوق المشتركة لدول شرق افريقيا وجنوبها (كوميسا) هو دفع عمليات التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من اجل خلق تنمية اقتصادية واجتماعية في المنطقة، بالاضافة الى خلق بيئة سليمة ومستقرة، وقد قامت المفوضية الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بمجهودات لدفع عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية متماشية مع اهداف خطة عمل لاغوس والتي اقترحت تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية عام 2000، وقد كان الهدف هو تمكين الدول مجتمعة للحصول على معدل تقدم اعلى مما تحصل عليه الدول منفردة.

2-2 التجارة البينية لدول الكوميسا:

يمكن تناول التجارة البينية لدول الكوميسا من خلال مرحلتين منفصلتين، الأولى هي مرحلة التجارة التفضيلية والتي تبدأ من عام 1982 حتى عام 1994، والثانية مرحلة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا تبدأ من عام 1994.

أ - التجارة البينية في مرحلة منطقة التجارة التفضيلية (1982-1994):

سعت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا وجنوبها من خلال توقيع اتفاقية تم انشاؤها على زيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة مع رفع مساهمتها في نسبة التجارة الدولية، إذ تشير التقارير الى ضعف التجارة البينية حيث لا تتجاوز 6% من جملة تجارة دول المنطقة، وبعد الاطلاع على جملة صادرات وواردات دول منطقة التجارة التفضيلية خلال الاعوام 1980-1994 يمكن ان نستخلص التالي¹:

- استمرت الواردات في الزيادة للفترة من 1980-1990 ثم بعدها بدأت تقل عاما وتزيد عاما آخر.
- استمرت الصادرات في الزيادة خلال الفترة 1980-1990 ثم بعدها بدأت تتأرجح زيادة ونقصانا خلال الفترة 1991-1994.
- خلال هذه الفترة نمت صادرات المنطقة بواقع 03% سنويا، بينما نمت الواردات بمعدل 1.7% سنويا.

ب - التجارة البينية في مرحلة الكوميسا:

حددت المادة (46) من اتفاقية انشاء السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا وجنوبها عام 2000 لإزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء، وكان من

¹ -يوسف خميس ابو رفاص، مرجع سابق، ص 221.

المفترض ان تخفض الدول الاعضاء الرسوم الجمركية بينها بنسبة 80% حتى اكتوبر 1996 ولكن في الواقع التزمت خمس دول فقط بهذه النسبة وهي: -جزر القمر -إريتريا -السودان -يوغندا- زمبابوي، بينما خفضت كينيا وملاوي وموريشس 70% وزادت هذه النسبة لتصل الى 80%، اما بقية الدول فقد خفضت الجمارك الى 60%.

واعتبارا من ماي 1999 كان موقف التخفيضات الجمركية بين دول الكوميسا على النحو التالي¹:
-ثلاث دول خفضت 90% بنسبة 14% من جملة عدد دول الكوميسا.

-سبع دول خفضت 80% بنسبة 33%.

-دولة واحدة خفضت 70% 4.7% .

-ثلاث دول خفضت 60% بنسبة 14% .

-سبع دول خفضت اقل من 60% بنسبة 33% .

وقد استطاعت الكوميسا ان تنشئ اول منطقة تجارة حرة في افريقيا بعد موافقة تسع دول، والهدف من هذه التخفيضات الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء الى زيادة معدل التبادل التجاري بينها وتنمية روح الاعتماد المتبادل بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فقد بلغت قيمة التجارة البينية لدول الكوميسا 4.2 مليار دولار بمعدل نمو سنوي بلغ 20% خلال الفترة 1991-1998 كما زاد معدل نمو التجارة البينية بين دول الكوميسا والدول الاخرى الى 07% سنويا خلال نفس الفترة.

¹- يوسف خميس ابو رفاص، مرجع سابق، ص 232.

3- تجمع دول شرق افريقيا (EAC):

تجمع دول شرق افريقيا هو ذلك التجمع الذي تأسس عام 1967 من 03 دول هي تنزانيا، كينيا واوغندا، ويهدف هذا التجمع الى انشاء دولة جديدة اطلقوا عليها اتحاد شرق افريقيا، وقد سبق هذا التجمع تأسيس الهيئة العليا لشرق افريقيا رسميا في جانفي 1948 والتي خلفت مؤتمر حكام شرق افريقيا الذي تأسس عام 1926، فوفقا لاتفاقية ودستور منظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا في ديسمبر 1961 تم استبدال الهيئة العليا للحكام بمنظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا وتحولت الى جماعة شرق افريقيا، غير ان الجماعة عرفت مشاكل عديدة ادت الى انهيارها وهو ما دفع الى البحث عن اطر جديدة لبناء الجماعة وتطويرها، وكذا تجنب المشاكل التي اعترضتها.

3-1 الانتقال من منظمة الخدمات المشتركة لمجموعة شرق

افريقيا:

قام المستعمر البريطاني بتشكيل سوق مشتركة بين الدول الخاضعة له بشرق افريقيا تديرها المفوضية العليا لشرق افريقيا، وبسبب تباين توزيع المنافع بين دول اللجنة العليا لشرق افريقيا شكلت لجنة سنة 1960 لتقصي الاوضاع الاقتصادية والمالية، واوضح تقريرها ان وجود السوق المشتركة ساعد على تشجيع الصناعة في دول الاقليم، وعلى تحقيق نمو في انتاجها رغم الظروف الدولية المعاكسة، وان ما حدث ليس خسارة بل عدم تساوي المنافع بين الدول الثلاثة، والحل هو تحسين اسلوب عمل السوق المشتركة لا التخلي عنها، غير ان كل الحلول اثارت تدمير كينيا بسبب العبء الكبير على ايراداتها العامة، وقد ادى الاهتمام بتطوير النشاط الصناعي في بداية الاستقلال الى انشاء منظمة الخدمات المشتركة عام 1961 لتحل محل المفوضية العليا (اللجنة

العليا) ¹.

لكن بقيت المنظمة تعاني من عدة متاعب، حيث ان منافع العضوية تذهب الى كينيا بصورة اكبر مقارنة ببقية الدول الاعضاء كونها تهيمن على التجارة في السلع المصنعة فيما بين الدول الاعضاء، وفي جوان 1965 انهارت فكرة المنطقة النقدية التي عازمت الدول الثلاث على تجسيدها وانشاء بنكها المركزي ليصدر عملة موحدة، وفي محاولة لتصحيح الاوضاع بالعمل على التنمية الصناعية والتخفيف من عدم التوازن الصناعي والاقليمي وايجاد تعاون متزايد في المجالين الاقتصادي والتقني وقع رؤساء الدول الثلاث في كمبالا باوغندا في جوان 1967 معاهدة لتعاون شرق افريقي انشئت بمقتضاه جماعة شرق افريقيا (EAC)². ارسى المبادئ التي اخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق افريقيا ومقرها في اروشا (تنزانيا)، ودخلت حيز التنفيذ في 1967/02/01.

انشئ في 1968 بنك التنمية لشرق افريقيا بمساهمة متساوية من الدول لثلاث في رأسماله البالغ 12 مليون جنيه استرليني ومقره كامبالا وكان عليه ان يقدم قروضا لتمويل الصناعة تحصل منها كينيا على 22.55% فقط، بينما تتقاسم اوغندا وتنزانيا الباقي مناصفة بواقع 38.75%، وذلك لتصحيح تدفقات الاستثمارات للدول الاعضاء، الا ان الواقع غير ذلك حيث حصلت كينيا على 46% من قروض البنك حتى نهاية 1971 ³.

¹ - محمد محود الامام، تجارب التكامل لعالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2004، ص 104.

² - EAC : East African Community

³ - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا، رسالة دكتوراه في القانون العام غير منشورة، جامعة تلمسان 2014-2015، ص 78.

أما التبادل التجاري نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم على التجارة البينية وعدم فرض أي قيود على الواردات من منتجات الاعضاء، وضمان حرية تجارة البضائع المتجهة إلى أعضاء آخرين، وكلفت مجلس السوق المشتركة بإزالة ما هو قائم من فروق في رسوم الانتاج، سعيا إلى تعريف جمركة مشتركة، ورغم هذه الاجراءات لم تستفيد اوغندا وتنزانيا من تطبيق هذا النظام فلجأتا إلى استخدام تراخيص الاستيراد، وقامت تنزانيا باتباع نظام مفايضة مع زامبيا وغيرها من الدول الافريقية غير المنتمية إلى الجماعة، وإلى فتح اسواقها امام المنتجات الصينية، بينما اتجهت كينيا شمالا إلى السودان واثيوبيا، مما عرقل حرية التجارة كما ساهم تحيز الحكومات للمنتجين الوطنيين في الحصول على امداداتها في اضعاف التكامل التجاري للجماعة¹.

فقد تعرض عمل الجماعة للشلل عندما توقفت اجتماعات سلطاتها بسبب رفض الرئيس التانزاني جوليوس نيريري في 1971 الاجتماع بالرئيس الاوغندي عيدي امين الذي اتى به انقلاب عسكري، ولم تتمكن المستويات الأدنى من ايجاد حلول للمشاكل التي تعرضت لها الجماعة، مما افضى إلى توقف العمل فيها عام 1977 عند انسحاب كينيا من المجموعة، واتهمت كل من اوغندا وتنزانيا كينيا بإنهيار المجموعة.

ويمكن ارجاع دواعي انهيار الجماعة في انها لم تنجح في اعادة هيكلية الصناعة في شرق افريقيا، فاستمرت كينيا تنعم بحصة الاسد من الصناعات على مستوى الاتحاد، كما ساهم اختلاف النظم السياسية وتباين التوجهات نحو التكامل في عرقلة مسيرة الجماعة، كما ان اوغندا وتنزانيا فشلتا في خلق تجارة فيما بينهما، بسبب تخصيص كل منهما في انتاج مواد أولية متشابهة، واتجاه 90% من صادراتها إلى الدول

¹ - محمد محمود، مرجع سابق، ص 107.

المتقدمة، كما لم يصحب محاولة إقامة اتحاد جمركي تحرير حركة العمل ورأس المال، وقد انهارت الجماعة رسمياً في خلال عشرة سنوات من تأسيسها رغم أنها كانت تعتبر من التجارب الواعدة بالنجاح.

3-2 إعادة بناء الجماعة:

بعد زوال نظام عيدي امين عقد رؤساء الدول الثلاث اجتماعاً في جانفي 1980 لكنه لم يسفر عن شيء، وبعد جولات من المفاوضات عقدت سنة 1984 اتفاقية تصالح تم بموجبها الاتفاق على توزيع اصول وخصوص الجماعة وتضمنت الاتفاق على البحث عن سبل جديدة لتعزيز التعاون فيما بين اعضاءها، واقيمت في اواخر 1993 "المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون الشرق الافريقي" للسنوات الخمس من مارس 1996 الى مارس 2001¹.

وفي خطوة لإعادة بناء الجماعة طالب الرؤساء في 1997 المفوضية الثلاثية بالعمل على تطوير اتفاقيتها الى معاهدة، تم التوقيع عليها في اواخر 1999 لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف عام 2000 وعلان قيام جماعة شرق افريقيا في 2001، مع انتهاء وجود المفوضية الثلاثية وترك باب العضوية مفتوحاً.

وتهدف الجماعة الجديدة الى توسيع وتعميق التعاون بين الدول الاعضاء في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والصحة والتعليم والتكنولوجيا والدفاع والشؤون القانونية، من خلال اقامة اتحاد جمركي كمرحلة ابتدائية للجماعة، وسوق مشتركة يعقبها اتحاد نقدي وصولاً الى اتحاد فدرالي سياسي لدول شرق افريقيا.

كما نصت المادة الخامسة والسبعون من المعاهدة على ان

¹ - عصموني خليفة ، مرجع سابق، ص 81.

يجرى خلال اربع سنوات اعداد بروتكول بإنشاء اتحاد جمركي، يتضمن قاعدة عدم التماثل وإلغاء الرسوم الداخلية والضرائب ذات الاثر المماثل وازالة القيود غير التعريفية، ووضع تعريفية خارجية مشتركة وقواعد المنشأ، كذا تبسيط وثائق واجراءات التجارة، ويعقب الاتحاد الجمركي اعداد بروتكول بإقامة سوق مشتركة تتحقق بموجبها حرية انتقال العمل والسلع والخدمات ورأس المال وحق ممارسة النشاط الاقتصادي، وذلك بصورة تدريجية.

ومن خلال البروتكولين المنشئين للاتحاد الجمركي والسوق المشتركة تتخذ الدول الاعضاء اجراءات للتعامل مع اي اختلافات قد تترتب عليهما، وتضع الجماعة استراتيجية للتنمية الصناعية في الاقليم وتعزيز الروابط بين الصناعات داخل الجماعة من خلال التتويج والتخصص والتكامل، بما يساعد على تقوية الآثار الانتشارية للنمو الصناعي وتسهيل نقل التكنولوجيا، ويؤدي الى توسيع التجارة في السلع الصناعية داخل الجماعة وتصدير السلع الصناعية الى خارجها.

في عام 2008 دخلت مجموعة شرق افريقيا في مباحثات ومفاوضات مع مجموعة تنمية افريقيا الجنوبية والكوميسا، وتوصلت المجموعة لإتفاق بشأن توسيع وتضخيم سوق التجارة الحرة بين بلدان المنظمات الثلاثة، واطلق التكتل سوق مشتركة للبضائع والسلع والعمل ورؤوس الاموال بهدف انشاء عملة موحدة وفدرالية سياسية يقع مقرها في اروشا بتنزانيا.

في نوفمبر 2013 وقع قادة بلدان الجماعة الخمس¹ بروتكولا يحدد الاسس لإقامة اتحاد نقدي في غضون عشر سنوات.

¹ - الدول الاعضاء: كينيا، تنزانيا، اوغندا، بورندي 2007، رواندا 2007.

3-3 أهداف مجموعة شرق افريقيا:

- سعت المجموعة لتحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في¹:
- تحسين وتعزيز التعاون على اساس العلاقات التاريخية والتفاهم المشترك بين الاعضاء.
 - تأكيد ان اولويات التعاون ستكون في قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والهجرة والامن، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية بالمنطقة.
 - اقامة سوق مشتركة وما يتبع ذلك من تيسير اجراءات السفر والتنسيق في مجال التعريفات الجمركية.
 - اتخاذ اجراءات قوية تجاه تحقيق التكامل بما في ذلك توفير عملات تتسم بحرية الصرف في الدول الاعضاء ثم عملة موحدة لاحقا.

3-4 الواقع الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا:

جدول رقم (01): تطور معدل الناتج الداخلي الخام لدول جماعة

شرق افريقيا للفترة 2014/2006

	بورندي	كينيا	رواندا	تنزانيا	اوغندا
2006	5.4	6.3	9.2	/	7
2007	3.5	6.9	7.6	/	8.1
2008	4.9	0.2	11.2	/	10.4
2009	3.8	3.3	6.3	/	8.1
2010	5.1	8.4	7.3	/	7.7
2011	4.2	6.1	7.9	/	6.8
2012	4	4.5	8.8	/	2.6

¹. [http : www.masralarabia.com.eac](http://www.masralarabia.com.eac).

2013	4.5	5.7	4.7	/	4.7
2014	4.7	/	7	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

African Statistical Yearbook 2015

من خلال الجدول (01) الذي يوضح تطور معدل الناتج الداخلي الخام لدول جماعة شرق افريقيا خلال الفترة 2006-2014 نلاحظ ان هناك تباين في هذا المعدل، حيث نجد ان كل من رواندا واورغندا تحققان اكبر معدل نمو بفارق 40% مقارنة بباقي أعضاء التجمع، بينما بورندي حققت ادنى معدل خلال هذه الفترة. وهذا ما يعكس مدى الفجوة بين مكونات الجماعة وهو احد معوقات تحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية.

جدول رقم (02): تطور معدل التضخم للدول الاعضاء خلال الفترة

2014-2006

	بورندي	كينيا	رواندا	تنزانيا	اورغندا
2006	2.8	6.4	8.9	6.7	7.2
2007	8.4	4.3	9.1	7.1	6.1
2008	24.4	16.2	15.4	5.6	12.1
2009	10.5	9.5	10.3	5.4	13
2010	6.5	4.1	2.3	6.4	4
2011	9.6	14	5.6	7.9	18.7
2012	18.2	9.4	6.3	5.1	14
2013	7.9	5.7	4.2	7.3	5.5
2014	4.4	6.9	1.8	/	4.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

African Statistical Yearbook 2015

يوضح الجدول (02) تطور معدل التضخم للدول الاعضاء خلال الفترة 2006-2014 حيث نلاحظ ارتفاع في هذا المعدل لكل دول المجموعة خاصة سنة 2008 وهو ما يمكن ربطه بالازمة المالية العالمية لنفس السنة وهو ما يدل على ارتباط وتبعية اقتصاديات هذه الدول بالمتغيرات الدولية، حيث نجد ان اكبر معدلات التضخم سجلت بكل من بورندي بنسبة 24.4% وكينيا بنسبة 16.2%. وما ان تقارب معدلات التضخم يعتبر احد اهم شروط قيام منطقة نقدية مثلى فلا بد على الدول الاعضاء اتباع سياسات نقدية مناسبة لتحقيق هذا الشرط. اضافة الى العمل على خفض معدلات التضخم.

جدول رقم (03): تطور حجم المديونية الخارجية للدول الاعضاء

خلال الفترة 2006-2014

الوحدة: مليون دولار امريكي

	بورندي	كينيا	رواندا	تنزانيا	اوغندا
2006	1472	6305	486	5207	1958
2007	1468	6508	574	3963	2502
2008	1518	7144	677	4983	2967
2009	376	7748	737	5996	3551
2010	455	8607	776	7177	4046
2011	476	9316	1007	8358	5777
2012	487	9090	1027	9893	6438
2013	511	9795	1498	11831	6903
2014	539	12123	1741	13700	7963

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

African Statistical Yearbook 2015

من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية للدول الاعضاء خلال الفترة 2006-2014 يتضح ان الدين الخارجي للدول الاعضاء في تزايد مستمر، ماعدا بورندي فقد عرف انخفاضا بداية من سنة 2009، كما نلاحظ ان تنزانيا سجلت اعلى قيمة وبعدها كينيا بينما ادنى قيمة نجدها ببورندي من بين دول المجموعة. وهذا ما يدل على عدم تماثل تركيبة اقتصاديات هذه الدول مما يتطلب المزيد من الجهود لتسديد هذه الديون والتخلص من الاعباء المالية الناجمة عنها وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقلالية. والتوجه نحو التكامل النقدي والاقتصادي المنشود.

خاتمة:

بالنظر الى الاهمية الكبيرة للتكامل النقدي والاقتصادي في تحسين اداء اقتصاديات الدول فقد سجلت افريقيا عدة محاولات لتكتلات مختلفة، الا ان نجاح هذه الاتحادات لم ير النور بعد بسبب عراقيل مختلفة ومتعددة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي رغم توفر عوامل مساعدة لدعم التكامل، منها العوامل الجغرافية والعوامل التاريخية والثقافية.

فالتكامل الاقتصادي والنقدي لدول شرق افريقيا كونه كون بقية الاتحادات الافريقية لم يتمكن من تخطي العقبات امام التجسيد، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

- غياب شروط ومعايير تحقيق التكامل، كنتقارب معدلات التضخم والانفتاح الاقتصادي كذا تشابه السياسات النقدية والمالية.
- تعدد عضوية البلد الواحد في مجموعة من التكتلات.
- عدم وجود خطة واضحة نحو تجسيد التكامل.
- تضارب مصالح الدول الاعضاء.

المراجع:

- 1-جلال راتب وآخرون، التعاون الاقتصادي المصري الدولي، دراسة بعض حالات الشراكة، سلسلة بعض قضايا التخطيط والتنمية رقم 14، معهد التخطيط القومي، مصر. 2001.
- 2- احمد ياقوت محمد خليل، تحليل عقبات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية. 1974.
- 3-حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، دار الكتاب الحديث، 2002.
- 4-كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1984.
- 5- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة. 1984.
- 6- يوسف خميس ابو رفاص، التكتلات الاقتصادية في شرق افريقيا وجنوبها، جامعة افريقيا العالمية، السودان. 2006.
- 7- محمد محمود الامام، تجارب التكامل لعالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان. 2004.
- 8-عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا، رسالة دكتوراه في القانون العام غير منشورة، جامعة تلمسان 2014-2015.
- 9- احمد علي ابراهيم ، التكامل الاقتصادي في افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة عين الشمس، القاهرة. 2005.
- 10-Treedy Establishing the preferential Trade Area for Eastern and Southern Afrfrican States.
- 11-JF.Demain : the common Market . London.1960.
- 12-http : www.masralarabia.com.eac.